

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عان : الخميس ٧ محرم سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٣٠ ايار سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٨٨

الفهرس

صفحة		
٦١٢	قانون مؤقت ملحق بقانون الميزانية العامة ٦٣/٦٢	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣
٦١٣	قانون ضريبة المواشي المؤقت	قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣
٦١٤	قانون المناهج والكتب المدرسية المؤقت	قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣
٦١٩	قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان	قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣
٦٢١	قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل	قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٣
٦٢٢	قانون الشركات المؤقت المعدل	قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣
٦٢٣	نظام سوق بلدية الفرق المعدل	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣
٦٢٤	نظام معدل لنظام مشروع الكهرباء لبلدية قلقيلية	نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٣
٦٢٥	نظام المعهد التعاوني	نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣
٦٢٨	نظام معدل لنظام البسة موظفي الحكومة	نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٣
٦٢٩	نظام معدل لنظام الغرف التجارية	نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٣
٦٣١	نظام العلاوات القضائية للقضاة النظاميين والشرعيين	نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٣
٦٣٢	نظام التبغ	نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣
٦٣٣	الاتفاقية رقم (١١١) المتعلقة بالتمييز فيما يخص بالاستخدام والمهن	
٦٣٦	تصحيح خطأ مطبعي	

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

صدرت الارادة الملكية السامية بقبول استقالات كل من اصحاب المعالي الوزراء التالية اسمائهم لعزمهم على ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية المقبلة اعتباراً من غاية يوم ٢٦/٥/١٩٦٣ .

معالي السيد صالح المجالي وزير الداخلية والزراعة .  
معالي السيد عاكف الفايز وزير الاشغال العامة والمواصلات .  
معالي السيد امين يونس الحسيني وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل .

نعم المحبة للملك فيصل بن الحسين

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور

أمر بما يلي :-

يعين سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
يعين معالي السيد حسن الكايد وزير التربية والتعليم والعدل  
يعين معالي السيد رشاد الخطيب وزير الاقتصاد الوطني والقائم باعمال قاضي القضاة ووزيرا للزراعة  
يعين معالي السيد عبد اللطيف العنتاوي وزير المالية والانشاء والتعمير  
يعين معالي الدكتور صالح برقان وزير الصحة  
وزيرا للخارجية والداخلية  
وزيرا للمواصلات  
وزيرا للزراعة  
وزيرا للاشغال العامة  
وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل

احمد بطال

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر

في (٣) محرم سنة ١٣٨٣ هجرية

الموافق (٢٦) ايار سنة ١٩٦٣ ميلادية

حسين بن ناصر

هذا من الأعمال

## نموذج القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٧ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي .

ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣

## قانون مؤقت ملحق بقانون الميزانية العامة

للسنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ رقم « ٢٠ » لسنة ١٩٦٢

٠٠٠٠٠٠

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣) ويقرأ مع قانون الميزانية العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٢/٤/١ .

٢ - تضاف الفقرات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصلي : -

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ المخصص	الاجمال
١٤ / ١	الفقرات العامة	٢٥٠٠٠	
٣٥	وزارة المالية / فوق العادة	٤١٣٠٠٠	٤٣٨٠٠٠

٣ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الاحتياطي العام .

٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/٤/٢٧

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

وزير المالية  
عبد اللطيف المنبتاوي

## نموذج القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣

بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/٨

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣

## قانون ضريبة المواشي المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفرض ضريبة على المواشي المستوردة من خارج المملكة الاردنية الهاشمية بالمعدل المبين ازاء كل منها دون تمييز بين الصغير والكبير منها ودون اجحاف باي اتفاق ابرم او سيرم بين الحكومة الاردنية وحكومة البلاد المستوردة منها تلك المواشي .

فلس

٨٠٠	عن كل رأس من الابل
٨٠٠	عن كل رأس من الجوامس
٨٠٠	عن كل رأس من البقر
٨٠٠	عن كل رأس من الخنازير
٤٠٠	عن كل رأس من الضأن
٤٠٠	عن كل رأس من الماعز

المادة ٣ - تستوفي الضريبة المذكورة في المادة السابقة من قبل موظفي الجمارك في المراكز الجمركية على الحدود وتعتبر المواشي التي تدخل البلاد عن غير تلك المراكز مهربة وتطبق عليها الاحكام الواردة في قانون الجمارك والمكوس المتعلقة بالتهريب .

المادة ٤ - تعفى من الضريبة المواشي التي تستوردها الحكومة او اية دائرة من دوائرها .

المادة ٥ - يلغى قانون ضريبة المواشي رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٥٢ وكل تشريع اردني او فلسطيني سابق يتعارض احكامه مع هذا القانون .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

أحمد بن طلال

١٩٦٣/٥/٨

وزير المالية  
عبد اللطيف المنبتاوي

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر



## محمد السادس ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٣ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده . -

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣

## قانون المناهج والكتب المدرسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المناهج والكتب المدرسية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني كلمة (المملكة) المملكة الأردنية الهاشمية .

ب - تعني كلمة (المناهج) المناهج المقررة في مدارس ومعاهد المملكة الأردنية الهاشمية باستثناء الجامعة الأردنية .

ج - تعني عبارة (الكتب المدرسية المقررة) كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في مدارس المملكة ومعاهدها باستثناء الجامعة الأردنية ويشمل أيضاً أصول الكتاب وتجارب طبعه .

د - تعني كلمة (الوزارة) وزارة التربية والتعليم ، وتعني كلمة (الوزير) وزير التربية والتعليم .

هـ - تعني كلمة (المؤلف) الشخص الذي وضع الكتاب المدرسي المقرر عن طريق التأليف أو الجمع أو الترجمة .

و - تعني كلمة (المكافأة) المبلغ الذي يدفع للمؤلف بدل حق التأليف أو أية حقوق أخرى في الكتاب المدرسي المقرر .

وتشمل لفظة المذكر والمؤنث أيضاً كما يطلق المفرد على المثنى والجمع والعكس بالعكس .

المادة ٣ - تؤلف لجنة عليا تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج أو تعديلها الا بعد موافقة اللجنة العليا .

المادة ٤ - تتكون اللجنة العليا من :-

أ - ممثل عن الجامعة الأردنية ينسبه مجلس الجامعة .

ب - ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسبه الوزير .

ج - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسبه الوزير ويؤخذ دورياً منها بحسب قدم تأسيسها .

د - ممثل عن المدارس الاهلية الخاصة ينسبه الوزير .

هـ - رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية (بحكم وظيفته كما يأتي فيما بعد) ويكون أميناً لسر اللجنة ، ولا يجوز ان ينتخب رئيساً أو نائباً لرئيس اللجنة .

و - ممثل عن نقابات المهن العليا (الطب ، الصيدلة ، المحاماة ، الهندسة) تنسبه مجالس هذه النقابات دورياً .

ز - ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسبه دورياً مجالس هذه الغرف .

ح - عضوين من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بأمور التربية والتعليم ينسبها الوزير بصفتها الشخصية من خارج الوزارة .

المادة ٥ - يعين عضو اللجنة العليا بتنسيب من الجهة المختصة وبقرار من مجلس الوزراء ولا يعزل الا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٦ - تكون مدة العضوية في اللجنة سنتين ، تسقط بعدها عن واحد من الاعضاء بالآتي ويمكن اعادة انتخابه بعد تنسيبه من الجهة المختصة .

المادة ٧ - تنتخب اللجنة رئيساً ونائباً للرئيس بالاقتراع السري لمدة عامين .

المادة ٨ - يشترط في عضو هذه اللجنة ان يكون جامعياً .

المادة ٩ - تصدر اللجنة العليا قراراتها بأكثرية عجموع اعضائها وترفعها للوزير الذي عليه ان يقدمها الى مجلس الوزراء لاقرارها .

المادة ١٠ - ينشأ في الوزارة قسم خاص يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته فنية وتنفيذية على الوجه التالي :-

أ - يهيئ الدراسات الفنية ، ويتولى البحوث العلمية ويجري التجارب التربوية ويقترح التشريعات اللازمة ، وغيرها من الاعمال الفنية التي تكلفه بها اللجنة العليا والوزارة مستعيناً بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي الوزارة والمفتشين ويمكن ان يستعين بأساتذة كليات الجامعة وبمن شاء من الخبراء والمختصين .

ب - يقوم القسم بوضع المناهج وتعديلها والاشراف على تأليف الكتب المدرسية وفق السياسة التي رسمتها اللجنة العليا ووافق عليها مجلس الوزراء .

ج - يتألف هذا القسم من :

أ - رئيس وخمسة اعضاء متخصصين في مباحث الآداب والعلوم والصناعة والزراعة والتجارة يضاف اليهم عضو سادس متخصص بالتربية وعلم النفس ، يتولى ادارة مكتب الكتب

المدرسية كما هو متصوص عليه فيما بعد، ويجب ان يكون من حملة الشهادات الجامعية مع خبرة في التدريس لا تقل عن خمس سنوات .

ب - ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم مباشرة .

ج - مكتب للكتب المدرسية يرأسه العضو السادس، ويتكون من السدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والاجراءات العلمية التي تتعلق بوضع الكتب المدرسية وتأليفها وطبعها، وهو صلة الوصل بين القسم والمؤلفين والطابعين والناشرين .

المادة ١١ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واعضاؤه وجميع موظفيه متفرغين لهذا العمل ويكون رئيسه مرتبطاً بالوزير مباشرة .

المادة ١٢ - يقرر وزير التربية والتعليم المناهج الموضوعه من قبل القسم بعد موافقة اللجنة العليا . واذا لم يقرها الوزير يرفع الامر الى مجلس الوزراء .

المادة ١٣ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي مرحلة دراسية كاملة على بدء تنفيذها ويتم هذا التغيير على اساس من البحوث والدراسات والتجارب التي اجراها القسم بموافقة اللجنة العليا ومشاركة الهيئات التعليمية والفنية المختصة في الوزارة وخارجها .

المادة ١٤ - لا يجوز لاعضاء اللجنة العليا ولا لرئيس واعضاء قسم المناهج والكتب المدرسية القيام باعداد وتأليف الكتب المدرسية، سواء اكان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر .

المادة ١٥ - يتبع في اقرار الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة، وفي الحالات الخاصة يلجأ الى طريقة التكليف .

المادة ١٦ - أ - اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة، يعلن قسم المناهج والكتب المدرسية مرتين على الاقل في صحيفتين يوميتين محليتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يعينها .

ب - تقدم مشروعات الكتب الى المكتب الخاص بالكتب المدرسية، ويقدمها بدوره الى قسم المناهج والكتب المدرسية .

ج - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مستعيناً في دراستها بمن يرى من الخبراء المختصين بعد موافقة اللجنة العليا عليهم .

المادة ١٧ - اذا تقرر اتباع طريقة التكليف، يطلب قسم المناهج والكتب المدرسية بموافقة اللجنة العليا الى شخص او اكثر من المختصين وذوي الخبرة باعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المناهج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .

المادة ١٨ - يقدم قسم المناهج والكتب المدرسية توصياته بشأن مشروعات الكتب الى الوزير لاقرارها او تحويلها الى اللجنة العليا التي يكون قرارها نهائياً .

المادة ١٩ - يحق لقسم المناهج والكتب المدرسية ادخال اي تعديل او تنقيح يراه مناسباً على كل كتاب مدرسي مقرر ويكون ذلك اما بتكليف المؤلف نفسه او غيره من المختصين .

المادة ٢٠ - لا يسمح بتدريس اي كتاب في المملكة الا اذا اقره قسم المناهج والكتب المدرسية وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - في حالة اقرار كتاب مدرسي يصبح هذا الكتاب حقاً من حقوق وزارة التربية والتعليم ويصرف المؤلفه على النحو التالي :

أ - (٤٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الابتدائية كحد اعلى .

ب - (٤٥٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الاعدادية كحد اعلى .

ج - (٥٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الثانوية كحد اعلى .

المادة ٢٢ - أ - يجب على مؤلف الكتاب ان يشرف على طباعته وتدقيقه ملازمه في الطبعة الاولى دون استحقاق اي اجر مقابل ذلك .

ب - أما في الطباعات التالية فتدفع مكافأة لمؤلف الكتاب او غيره ممن يقوم بالاشراف على طباعته وتدقيقه بمعدل دينارين عن كل ملزمة من ملازمه على ان يعطى حق الاولوية للمؤلف .

المادة ٢٣ - اذا قررت الوزارة ترجمة كتاب لاقراءه، فانها تدفع لمترجمه نصف المكافأة المخصصة في الاصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٢١) من هذا القانون .

المادة ٢٤ - أ - تدفع الوزارة لاي شخص تكلفه بتعديل او تنقيح كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب مع ما يبذله من جهد في هذا السبيل يقدرها الوزير على ان لا تتجاوز خمس المكافأة الاصلية المعطاه لمؤلف الكتاب .

ب - تدفع الوزارة لاي شخص تكلفه بالنظر في صلاحية مشروع كتاب مدرسي اجوراً يقدرها الوزير .

المادة ٢٥ - يدفع لكل عضو من أعضاء اللجنة العليا المتصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ المكافأة التي يقرها مجلس الوزراء .

#### - طباعة الكتب المدرسية -

المادة ٢٦ - عند البدء بتنفيذ هذا القانون توضع تحت تصرف الوزارة سلفة مالية كافية لحساب الكتب المدرسية المقررة وتنظم حسابات هذه السلفة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية .

المادة ٢٧ - تطبع الكتب المدرسية المقررة في المطابع المحلية بموجب عطاءات تطرحها الوزارة بالاتفاق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص ويعلن عنها في الصحف المحلية ، ولا يصار للطبع خارج المملكة الا عند الضرورة القصوى .

#### - توزيع الكتب المدرسية وبيعها -

المادة ٢٨ - يؤلف القسم لجنة من ذوي الخبرة لتقوم بالاشتراك مع الجهات الحكومية المختصة بتحليل اسعار الكتب المدرسية المقررة وفق اساس عادلة تتفق ومقتضيات المصلحة العامة .

المادة ٢٩ - يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية المقررة على جميع المدارس والمكتبات والجهات المعنية .

المادة ٣٠ - أ - يوزع القسم الكتب المدرسية المقررة مجاناً على جميع طلاب المرحلة الابتدائية في مدارس الحكومة وعلى الذين اعفوا من الرسم المدرسية لفقرهم من طلاب هذه المرحلة في المدارس الاهلية ، كما

تمنح هذه الكتب بالمجان بنسبة مئوية لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع عدد الطلاب ، وذلك لغیر القادرين على شرائها من طلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية في المدارس الحكومية .  
ب - لا تسترد الوزارة في نهاية السنة الدراسية الكتب التي منحت مجاناً للطلاب حسبما جاء في الفقرة السابقة .

المادة ٣١ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية في المدارس الحكومية ولجميع طلاب المدارس الأخرى في المملكة وفق التعليمات التي يضعها القسم لهذه الغاية ، كما تباع كتب المرحلة الابتدائية لطلاب المدارس غير الحكومية وفق التعليمات ذاتها .

المادة ٣٢ - يكون لقسم المناهج والكتب المدرسية ميزانية خاصة ومحاسب ينفذها ويشرف على تطبيقها وفق الأصول المالية المرعية ، وصندوق خاص للكتب المدرسية وتخضع حسابات القسم والصندوق لإشراف وتدقيق ديوان المحاسبة .

#### - احكام عامة -

المادة ٣٣ - للوزير ان يضع بالاستناد الى هذا القانون التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غاياته .

المادة ٣٤ - يلغى هذا القانون كافة القوانين والاحكام السابقة التي تتعارض معه .

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم والمالية مكلفون كل بحكم اختصاصه بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/٥/١٦

أخمين بطلال

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

وزير التربية والتعليم  
حسن الكايد

وزير المالية  
عبد اللطيف عنتاوي

بسم الله الرحمن الرحيم  
في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٦٣/٥/١٥

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٥

بصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٦٣

## قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠ .

المادة ٢ - يعتبر هذا القانون قانونا خاصا ويرجع اليه ، دون غيره بالنسبة لجميع الامور والمعاملات المتعلقة ببنك الانشاء الاردني المحدود الضمان او الناشئة من ذلك .

المادة ٣ - يستثنى بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان ، المسجل لدى وزارة العدلية كشركة بتاريخ ٢٩/ تموز سنة ١٩٥١ تحت رقم ( ١١٣٧ ) من احكام قانون الشركات ( القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ ) واحكام القانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٣ ( قانون معدل لقانون الشركات ) او اي تعديل او تبديل لها او اي قانون او تشريع او نظام آخر يحل محلها .

المادة ٤ - يبقى بنك الانشاء المشار اليه ويعتبر قائما وموجودا فعلا وقانونا وتمتعا بجميع الحقوق والصلاحيات التي كان يتمتع بها قبل نفاذ القانون المؤقت رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٣ ، ويعتبر ذا شخصية قانونية واهلية قانونية كاملة وبحق له ممارسة والقيام بسائر الاعمال والصلاحيات والامور وفق عقده التأسيسي ونظامه الداخلي ، الحاليين او المعدلين كما وبحق له ان يتقاضى ويقاضي وان يمارس وان يستمر في ممارسة كافة الصلاحيات والحقوق التي يخولها اياه قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميننا للدين - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ او اي نظام او تعليمات صدرت تنفيذا للامور المنصوص عنها فيه صونا لحقوق الدائنين لاحدا منها او تأخير لها - او اي قانون او تشريع آخر قد يحل محله في المستقبل وذلك كله بالرغم من نصوص واحكام اية قوانين او أنظمة او تعليمات او تشاريح او اوامر اخرى قد تكون مخالفة لذلك .



المادة ٥ - (١) ان العقد التأسيسي والنظام الداخلي المشار اليهما في هذا القانون هما الموقعان من رئيس مجلس الادارة والمودع نسخة موقعة عن كل منهما لدى وزارة الانشاء والتعمير والمحتفظ بنسخة موقعة عن كل منهما لدى مركز البنك المذكور في عمان .

(٢) يجوز تعديل العقد التأسيسي والنظام الداخلي المشار اليهما من وقت لآخر حسبها هو منصوص فيها على ان ترسل نسخة موقعة ( ويوقع عليها رئيس مجلس ادارة البنك ) الى وزارة الانشاء والتعمير وتحفظ لديها ، وتحفظ نسخة موقعة عنها بذات الشكل لدى مركز البنك المذكور في عمان .

المادة ٦ - بالرغم من نصوص واحكام اية قوانين او أنظمة او تعليمات او تشاريح او اوامر اخرى يحسب لوكالة اغانة وتشغيل اللاجئين ان تضمن للمساهمين الآخرين في البنك اية خسارة يمكن ان تنشأ لهم بالنسبة لاية قروض او فئة قروض المعطاة او التي ستعطى من قبل البنك للاجئين افرادا او جماعات او بصفة جمعيات تعاونية او خلاف ذلك .

المادة ٧ - يكون البنك معفى من جميع انواع الضرائب والرسوم على اختلاف انواعها اعتبارا من يوم تأسيسه ونحو مجلس الوزراء وضع او اعطاء اية اعفاءات او تسهيلات او استثناءات او اعتبارات اخرى ، مهما كان نوعها ، للبنك المذكور او اي من موظفيه او مديره او مستشاريه .

المادة ٨ - رئيس الوزراء والوزراء كل يحكم اختصاصه مسؤولون عن تنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/٥/١٥

### الحسين بن طلال

وزير	وزير الاشغال	وزير	رئيس الوزراء
التربية والتعليم والعدلية	العامة والمواصلات	الداخلية والزراعة	وزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح المجالي	حسين بن ناصر
وزير	وزير المالية	وزير الخارجية والشؤون	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	والانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح برقان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

### نموذج السجل للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٣

### قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا القانون المؤقت اسم ( قانون قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فسيأبى بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ح) منها كجملتها جديدة :-

« تؤجل كافة الرسوم والطوائع المترتبة على اية معاملة تسجيل لغير اصحاب الاراضي السابقين ، وتعتبر ديناً عليهم تحصله السلطة لمصلحة دائرة الاراضي بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (١٠) من هذا القانون .

١٩٦٣/٥/١٦

### الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم والعدلية	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
حسن الكايد	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	وزير الدفاع
وزير	عاكف الفايز	صالح المجالي	حسين بن ناصر
الصحة	وزير المالية	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
صالح برقان	والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

هكذا من المأهول

## نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٣

نصادق . بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم « ٢٢ » لسنة ١٩٦٣

## قانون الشركات المؤقت المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الشركات المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وتعديله بالقانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٣ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل القانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٣ باضافة المادة التالية اليه بعد المادة ( ٣ ) منه مباشرة :-

المادة ٤ - للوزير الحق بتمديد المدة المذكورة في الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٢ ) وفي المادة ( ٣ ) من هذا القانون اذا استدعت المصلحة ذلك .

المادة ٣ - يعاد ترقيم المادة ( ٤ ) من القانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٣ بحيث تعطى رقم ( ٥ ) .

١٨/٥/١٩٦٣

## أحمد بن طلال

وزير التربية والتعليم والمدلية حسن الكايد	وزير الاشغال العامة والمواصلات عاكف الفايز	وزير الداخلية والزراعة صالح الحجابي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع حسين بن ناصر
وزير الصحة صالح برقان	وزير المالية والانشاء والتعمير عبد اللطيف العنتاوي	وزير الخارجية امين الحسيني	وزير الاقتصاد الوطني وقائم باعمال قاضي القضاة رشاد الخطيب

## نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٨/٥/١٩٦٣

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣

## نظام سوق بلدية المفرق المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام سوق بلدية المفرق المعدل لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١ نيسان سنة ١٩٦٣ .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ٤ ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
٤ - لا يجوز لاي شخص ان يعرض للبيع او يبيع اي نوع من الخضار ضمن المنطقة البلدية الا ضمن السوق العام المخصص لهذه الغاية من قبل المجلس البلدي .

المادة ٣ - تلغى المادة ( ٥ ) من النظام الاصيل .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٦ ) من النظام الاصيل بشطب عبارة ( ضمن السوق العام او اي حانوت مرخص او اي مكان آخر ضمن المنطقة البلدية ) التي وردت فيها .

المادة ٥ - ترقم المادة ( ٦ ) من النظام الاصيل برقم ( ٥ ) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

١٩٦٣/٥/٩

## أحمد بن طلال

وزير التربية والتعليم والمدلية حسن الكايد	وزير الاشغال العامة والمواصلات عاكف الفايز	وزير الداخلية والزراعة صالح الحجابي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع حسين بن ناصر
وزير الصحة صالح برقان	وزير المالية والانشاء والتعمير عبد اللطيف العنتاوي	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل امين الحسيني	وزير الاقتصاد الوطني وقائم باعمال قاضي القضاة رشاد الخطيب

## نموذج الميثاق الوطني للملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣

## نظام معدل لنظام مشروع الكهرباء لبلدية قنيطرة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام مشروع الكهرباء لبلدية قنيطرة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٣) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب- كل من اتلف او تسبب في اتلاف اية مادة من مواد هذا المشروع او تسبب في قطع التيار الكهربائي سواء كان عن قصد او عن اهمال يعتبر انه ارتكب مخالفة لهذا النظام وللمجلس بعد ادائه ان يستوفي منه تعويضاً عن اية خسارة تكبدتها نتيجة لذلك الانلاف .

١٩٦٣/٥/٨

## أخبرين طلال

وزير التربية والتعليم والعدلية حسن الكايد	وزير الاشغال العامة والمواصلات عاكف الفايز	وزير الداخلية والزراعة صالح الخالفي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع حسين بن ناصر
وزير المالية والانشاء والتعمير عبد اللطيف العنتاوي	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل أمين الحسيني	وزير الاقتصاد الوطني وقائم باعمال قاضي القضاة رشاد الخطيب	

## نموذج الميثاق الوطني للملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣

## نظام المعهد التعاوني

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة ١٩٥٦

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المعهد التعاوني لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يؤسس معهد للتدريب والبحث التعاوني يسمى المعهد التعاوني ويكون مركزه في مدينة عمان وتناط به ادارة برامج التدريب والابحاث التعاونية في كافة ارجاء البلاد .

المادة ٣ - ان غايات المعهد التعاوني هي . -

أ - ايجاد جهاز من موظفي التعاون الاكفاء الذين يكرسون جهودهم لنشر الحركة التعاونية وخدمة الجمعيات التعاونية ومراقبة تقدمها .

ب - تدريب الاعضاء المنتخبين لادارة الجمعيات التعاونية ووضع برامج تعليمية لكافة اعضاء الجمعيات التعاونية واثارة افكارهم لتنظيم استثمار مواردهم الادمية والانتاجية .

ج - اتاحة الفرصة الى المواطنين للانتساب الى المعهد .

د - اجراء الابحاث العلمية في حقل التعاون والمواضيع المتعلقة به وتنسيقها ونشر محتوياتها كدراسة قضايا خاصة ومشاريع تجريبية وتقويم العوامل الانسانية وغير ذلك .

هـ - تزويد العاملين في الميدان التعاوني بالمواد والموارد التعليمية التعاونية .

المادة ٤ - يكون للمعهد التعاوني المؤسس بموجب هذا النظام صفة الهيئة المعنوية المستقلة وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة ويحق له ان يمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان يقبل التبرعات التي ترد اليه بشرط ان لا تتعارض مع اغراضه الاصلية ويوافق عليها مجلس ادارة المعهد .

هكذا من المأهول



المادة ٥ - يتألف مجلس إدارة المعهد التعاوني من ستة أعضاء دائمين ، وبما لا يتجاوز خمسة أعضاء غير دائمين على الوجه التالي . -

أ - الأعضاء الدائمون الرسميون . -

- ١ - مدير دائرة الانشاء التعاوني رئيساً
- ٢ - ممثل عن وزارة التربية والتعليم عضواً
- ٣ - ممثل عن مجلس الاعمار الاردني "

ويجوز تعيين الاعضاء الرسميين بقرار من الوزير المختص الذي يحق له ، في حالة غياب العضو المعين عن حضور جلسات مجلس الادارة لاي سبب ، ان ينتدب ممثلاً آخر ليتوب عن العضو المتغيب في حضور الجلسات.

ب - الاعضاء الدائمون غير الرسميين . -

ثلاثة ممثلين عن الاتحاد التعاوني المركزي الاردني وتعين لجنة ادارة الاتحاد التعاوني المركزي هؤلاء الاعضاء لمدة سنتين في كل مرة ، من بين اعضاء الجمعيات التعاونية ، بعد تعميم شغور العضوية على الجمعيات التعاونية في البلاد ، ومراعاة النظر في التنسيب التي ترد اليها بهذا الشأن .

ج - الاعضاء غير الدائمين . -

١ - يعين مجلس ادارة المعهد الاعضاء غير الدائمين الذين تتسميم الهيئات العامة او الخاصة المؤلوة للمعهد وفي حالة استقالة العضو المعين بهذه الصورة او تخلفه عن حضور ثلاث جلسات متوالية دون عذر مشروع ، يعين خلفاً له بنفس الطريقة المذكورة آنفاً .

٢ - مدة عضوية العضو المعين بموجب الفقرة السابقة ستان .

المادة ٦ - يعقد مجلس ادارة المعهد التعاوني اجتماعين في السنة على الاقل ، ويعطى كل عضو خمسة دنانير اردنية بدل مصاريف حضور كل اجتماع .

المادة ٧ - يناط بمجلس ادارة المعهد التعاوني المهام التالية : -

- أ - انتخاب سكرتير وامين صندوق من بين الاعضاء .
- ب - استعراض التقدم الذي يحرزه المعهد ووضع خطط التدريب والاجتاهات المستقبل .
- ج - وضع شروط الالتحاق بالمعهد .
- د - اتخاذ التدابير للحصول على موارد تمويل المعهد واستقراره المالي .
- هـ - تعيين مدير للمعهد ، ومبلغ راتبه ويعمل المدير بصفة مستمرة حسب شروط عقد الاستخدام التي يقرها مجلس الادارة باتفاق الفريقين .
- و - تحديد عدد وسلم درجات موظفي المعهد الدائمين وشروط توظيفهم ، واقرار سلم الانتساب للمحاضرين الذين يخدمون المعهد بصفة مؤقتة .
- ز - تعيين مدقق حسابات مجاز لتدقيق السجلات الحسابية ومستندات المعهد مرة واحدة في السنة على الاقل
- ح - اصدار الاوامر الادارية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

ط - اصدار تقرير سنوي مفصل عن اعمال المعهد والنظر في الحسابات الختامية والميزانية العمومية المدققة

ي - اتخاذ الترتيبات المصرفية التي تتطلبها سلامة اموال المعهد وتسهيل تنفيذ معاملاته المالية

ك - يحدد مجلس الادارة كيفية استعمال الخاتم الرسمي للمعهد .

المادة ٨ - يضطلع السكرتير بالواجبات التي يعينها له مجلس ادارة المعهد .

المادة ٩ - يكون امين الصندوق مسؤولاً عن حفظ جميع اموال المعهد في حوز امين ، وعن صرفها في الوجوه التي يقرها مجلس الادارة ويكون احد المفوضين بالتوقيع على المستندات المالية بالاشتراك مع مدير المعهد .

المادة ١٠ - أ - تنفع مسؤولية تنفيذ سياسة المعهد وادارته اليومية على مدير المعهد ويساعده في اداء واجباته عدد كاف من الموظفين ويعين هؤلاء الموظفين لجنة مؤلفة من رئيس مجلس ادارته المعهد وسكرتيه وممثل وزارة التربية والتعليم في المجلس ، بتنسيب من مدير المعهد وفقاً لسلم الرواتب وشروط الاستخدام التي يقرها مجلس الادارة . وتحصر صلاحية الفصل عن العمل في مجلس الادارة بتنسيب من المدير في كل حال من الاحوال .

ب - يكون مدير المعهد مسؤولاً عن تسجيل جميع المعاملات المالية ، وتنفع طريقة السلفة مع مدير المعهد بالنسبة لصرف النفقات الثرية التقديرية على ان يحدد مجلس الادارة قيمة هذه السلفة .

المادة ١١ - يحق لمجلس ادارة المعهد ان يؤلف لجنا لتنفيذ غايات هذا النظام .

المادة ١٢ - تكون جميع الانظمة والاجراءات المتعلقة بسلوك المتدربين وانتظامهم من صلاحية مدير المعهد ، على انه يجوز لهم رفع اعتراضاتهم الى مجلس الادارة الذي يكون قراره نهائياً .

١٩٦٣/٥/٨

امين مجلس

وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والمدلية	والمواصلات	والزراعة	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الخجالي	حسين بن ناصر
وزير	وزير المالية	وزير الخارجية والشؤون	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	والانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاء
صالح برقان	عبد اللطيف المشيتاري	امين الحسيني	رشاد الخطيب

هكذا من العمل

## نموذج المرسوم الملكي رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣

## نظام معدل لنظام البسة موظفي الحكومة

رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام المعدل لنظام البسة موظفي الحكومة لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة ( مأمور جمرك ) الواردة تحت رقم ( ١ ) من الجدول رقم ( ١ ) المرفق بالنظام الاصلي بالعبارة التالية : -

« موظفو الجمارك على الحدود وفي مراكز التخليص والعمالون منهم بمراقبة زراعة التبغ » .

المادة ٣ - يستعاض عن عبارة ( كاكبي زيتي ) المذكورة امام كلمة مأمور جمرك المنوه عنها اعلاه بعبارة ( بوبلين ابيض ) .

١٩٦٣/٥/١٦

الحسين بن صالح

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والمدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الخالوي	حسين بن ناصر
وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح بركان	عبد اللطيف العتيباوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

## نموذج المرسوم الملكي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩

بمقتضى المادة ( ٧ ) من قانون الغرف التجارية والصناعية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم « ٤٩ » لسنة ١٩٦٣

## نظام معدل لنظام الغرف التجارية

رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣



المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام المعدل لنظام الغرف التجارية لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع النظام رقم « ٥٨ » لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة « ٨ » من النظام الاصلي كما يلي . -

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة « ٣ » منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

٣ - ان يكون قد مضى على انتسابه للغرفة مدة لا تقل عن سنتين قبل تاريخ ترشيحه ، وفي حالة الغرف المحدثة ان يكون قد مارس التجارة او اي عمل شملت المادة الثالثة من النظام الاصلي مدة ثلاث سنوات متتالية .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة « ٤ » منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

٤ - ان يكون مسدداً جميع ما عليه من رسوم الغرفة قبل ان يتقدم بطلب الترشيح الى مكتب الغرفة .

المادة ٣ - تعدل المادة « ١٧ » من النظام الاصلي بالغاء الفقرة التمهيدية منها والاستعاضة عنها بما يلي . -  
يعين وزير الاقتصاد الوطني لجنة تدقيق من غير المرشحين مؤلفة من رئيس وستة اعضاء من تجار الصنف الممتاز والصنفين الاول والثاني في العاصمة ، اما في المقاطعات الادارية فيعين المتصرف او القائم مقام لجنة من غير المرشحين مؤلفة من رئيس واربعة اعضاء وذلك للقيام بما يلي . -

المادة ٤ - تعدل المادة « ٥٠ » من النظام الاصيل بأضافة الفقرة التالية الى آخر الفقرة ب « منها .

اما تصديق المعاملات الخاصة بالاقرض الزراعي ، فانه معنى من دفع هذه الرسوم .

المادة ٥ - تعدل المادة « ٧٨ » من النظام الاصيل بأضافة الفقرة التالية اليها . -  
ويشترط في ذلك اشتراك جميع الغرف في عضوية الاتحاد ودفع نصيبها من موازنته وفقاً لنظامه .

١٩٦٣/٥/١٥

### أحمد بن طلال

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والعدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	وزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الحجازي	حسين بن ناصر

وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح برقان	عبد اللطيف العنتاوي	أمين الحسيني	رشاد الخطيب

### نموذج المرسوم الملكي للملكة لادرونية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢ .

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٣

### نظام الممرات القضائية للقضاة النظاميين والتمريين

المصادر بموجب المادة ١٢٠ من الدستور

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الممرات القضائية للقضاة النظاميين والشرعيين لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ  
١٩٦٣/٦/١ .

المادة ٢ - يشمل هذا النظام القضاة النظاميين المعرفين في المادة الثانية من قانون استقلال القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥  
وما طرأ عليه من تعديلات والقضاة الشرعيين .

المادة ٣ - تعطى علاوة قضائية للقضاة بالمقادير التالية : -

أ - ١٥ ديناراً شهرياً لكل من رئيس واعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة .

ب - عشرة دنانير شهرياً لبقية القضاة من نظاميين وشرعيين .

١٩٦٣/٥/٢٢

### أحمد بن طلال

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والعدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	وزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الحجازي	حسين بن ناصر

وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح برقان	عبد اللطيف العنتاوي	أمين الحسيني	رشاد الخطيب

هكذا من المأهول



## نظام التبغ رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ .  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢  
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣

### نظام التبغ

صادر بمقتضى الفقرة أ من البند (١) من المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام التبغ لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل رسوم المكوس المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٣) من قانون التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ على الوجه التالي : -  
أ - السجائر .

نفس	دينار
١ - السجائر التي تباع بالفرق بسعر (٤٠)	
فلساً او اقل لكل (٢٠) سيجاره .	٧٠٠ -
٢ - غيرها .	١٠٦٠ -
ب - التبغ .	٥٠٠ -
ج - التنيك .	٤٠٠ -
د - السعوط .	٢٠٠ -
المادة ٣ - تُلغى الانظمة التالية :-	

- ١ - نظام التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٦١ المنشور في العدد (١٥٥٣) من الجريدة الرسمية .  
٢ - نظام التبغ رقم (٣٧) لسنة ١٩٦١ المنشور في العدد (١٥٥٧) من الجريدة الرسمية .  
٣ - نظام التبغ المعدل رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣ المنشور في العدد (١٦٨٠) من الجريدة الرسمية .  
٤ - أي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٦٣/٥/٢٢

### أخمين بطلال

وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والعدل	والمواصلات	والزراعة	وزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الجبالي	حسين بن ناصر
وزير	وزير المالية	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح برفان	عبد الطيف العنتاوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) تاريخ ١٩٦٣/٥/١٥ المتضمن الموافقة على انضمام الحكومة الى الاتفاقية رقم (١١١) اتفاقية التمييز بخصوص الاستخدام والمهن لسنة ١٩٥٨ التي تبنها المؤتمر العام لمنطقة العمل الدولية في دورته الثانية والاربعين بشكلها التالي : -

## الاتفاقية « ١١١ »

### المتعلقة بالتمييز فيما يختص بالاستخدام والمهن

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المتعقد في جنيف في دورته الثانية والاربعين . بدعوة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي ، في اليوم الرابع من حزيران ١٩٥٨ .  
بما انه قرر تبني مقترحات معينة بخصوص التمييز في ميداني الاستخدام والمهن ، موضوع البند الرابع على جدول اعماله لهذه الدورة .

عاقدا العزم على ان تاخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،  
أخذاً بعين الاعتبار ما اكده اعلان فيلادلفيا من حق جميع البشر ، بصرف النظر عن العنصر او الجنس او العقيدة ، في نشدان رفاهيتهم المادية وتطورهم الروحي في جو من الحرية والكرامة والضمان الاقتصادي والفرص المتكافئة ، ومعتبراً ان التمييز يشكل انتهاكاً للحقوق التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان .  
يتبنى في هذا اليوم الخامس والعشرين من حزيران ١٩٥٨ ، الاتفاقية التالية نصها والمساه ( اتفاقية التمييز ) :  
بخصوص الاستخدام والمهن : لسنة ١٩٥٨ ) :

### المادة « ١ »

- ١ - لاغراض هذه الاتفاقية ، تشمل كلمة « تمييز » مايلي : -  
أ - أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل على أساس العنصر ، اللون ، الجنس ، الدين ، الاعتقاد السياسي ، الاصل القومي او المنشأ الاجتماعي ، تكون نتيجة الغاء او المساس بمساواة المعاملة او الفرص بخصوص الاستخدام او المهن .  
ب - أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل اخر ، تكون نتيجة الغاء او المساس بمساواة المعاملة او الفرص بخصوص الاستخدام او المهن ، يجري تحديده من قبل العضو المعني بعد استشارة ممثلي منظمات اصحاب العمل والعمال ، عند وجودها ، واية منظمات اخرى ملائمة :  
٢ - لا يعتبر تمييزاً ، أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل مبني على أساس مقتضيات وطبيعة الوظيفة :  
٣ - لاغراض هذه الاتفاقية يشمل تعبير « الاستخدام » و « المهن » التدريب المهني ، والالتحاق بوظائف ومهن معينة وشروط وظروف الاستخدام :

## المادة « ٢ »

يتعهد كل عضو تكون لديه هذه الاتفاقية سارية المفعول ان يعان ويتبع سياسة وطنية تهدف الى تحقيق المساواة فيما يختص بالاستخدام او المهن بالطرق التي تتناسب مع الظروف والعادات الوطنية ويكون القصد من هذه السياسة ازالة اي تمييز بهذا الخصوص .

## المادة « ٣ »

يتعهد كل عضو تكون لديه هذه الاتفاقية سارية المفعول ان يعمل - بالطرق المناسبة للاحوال والعادات الوطنية ما يأتي :

- أ - نشدان تعاون منظمات اصحاب العمل والعمال والهيئات المناسبة الاخرى على قبول ومراعاة تطبيق هذه السياسة .
- ب - سن التشريعات والنهوض ببرامج التربية حسبها يكون ذلك ضرورياً لضمان قبول ومراعاة تطبيق هذه السياسة .
- ج - الغاء الاحكام التشريعية وتعديل التعليمات والنظم الادارية التي تتعارض وهذه السياسة .
- د - تحقيق الشطر الخاص بالاستخدام من هذه السياسة تحت المراقبة المباشرة لسلطة وطنية .
- هـ - ضمان مراعاة هذه السياسة بخصوص التوجيه المهني ، التدريب المهني وخدمات التوظيف تحت ادارة سلطة وطنية .
- و - ان يبين في تقارير السنوية حول تطبيق هذه الاتفاقية ، الاجراء الذي اتخذ لمعالجة هذه السياسة والنتائج التي تربت نتيجة لذلك .

## المادة « ٤ »

لا تعتبر تميزا الاجراءات التي تتخذ بحق شخص يقوم او يشتبه بحق في قيامه بنشاط ضار لامن الدولة شريطة ان يكون لهذا الشخص حق التنظيم امام هيئة مختصة منشأة طبقاً للاجراءات الوطنية المتبعة .

## المادة « ٥ »

١ - لا تعتبر تمييزاً ، الاجراءات الخاصة بالحماية والمساعدة التي نصت عليها الاتفاقيات والتوصيات الاخرى والتي تبناها مؤتمر العمل الدولي .

٢ - يجوز لاي عضو ، بعد التشاور مع ممثلي منظمات اصحاب العمل والعمال عند وجودها ، ان يضع احكاما خاصة اخرى تهدف الى مواجهة المتطلبات الخاصة بالاشخاص الذين يهبط من الجنس ، السن ، العجز ، المسؤوليات العائلية او الوضع الاجتماعي او الثقافي يعتبرون في حاجة الى مساعدة او حجة خاصة ، وفي هذه الحالة لا تعتبر هذه الاحكام تمييزاً .

## المادة « ٦ »

يتعهد كل عضو يصادق على هذه الاتفاقية ان يطبقها على الاقاليم الغير متمتعة بالسيادة وفقاً لاحكام دستور منظمة العمل الدولية .

## المادة « ٧ »

ترسل التصاديق الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي بغية تسجيلها .

## المادة « ٨ »

- ١ - تكون هذه الاتفاقية ملزمة فقط لاعضاء منظمة العمل الدولية الذين جرى تسجيل تصديقهم عليها لدى المدير العام .
- ٢ - يسرى مفعول هذه الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهرا على تاريخ تسجيل تصديق عضوين عليها لدى المدير العام .
- ٣ - وبعد ذلك يسرى مفعول هذه الاتفاقية لدى اي عضو بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل مصادقة عليها .

## المادة « ٩ »

- ١ - يجوز للعضو الذي صادق على هذه الاتفاقية ان ينقضها بعد انقضاء عشر سنين على التاريخ الذي ابتداء فيه سريان مفعولها لأول مرة وذلك باجراء يرسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي بغية تسجيله . ولا يسرى مفعول هذا النقص الا بعد مضي سنة من تاريخ تسجيله .
- ٢ - كل عضو صادق على هذه الاتفاقية ولم يستعمل - خلال السنة التالية على انقضاء فترة العشر سنوات المذكورة في الفقرة السابقة - حق النقص المنصوص عليه في هذه المادة ، يظل مرتبطاً بها لمدة عشر سنوات اخرى ، وبعد ذلك يجوز له نقضها في نهاية كل عشر سنوات وفق الشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

## المادة « ١٠ »

- ١ - يتوجب على المدير العام لمكتب العمل الدولي اعلام جميع اعضاء منظمة العمل الدولية بتسجيل جميع المصادقات واعمال النقص التي ترد اليه من اعضاء المنظمة .
- ٢ - يتوجب على المدير العام عند اشعار اعضاء المنظمة بتسجيل التصديق الثاني للاتفاقية ان يلت نظر اعضاء المنظمة الى التاريخ الذي سيبدأ فيه سريان مفعول الاتفاقية .

## المادة « ١١ »

يتوجب على المدير العام لمكتب العمل الدولي ان يبعث الى الامين العام للأمم المتحدة بغية التسجيل وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، تفاصيل وافية عن جميع المصادقات واعمال النقص التي سجلها طبقاً لاحكام المواد السابقة .

## المادة « ١٢ »

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي في اي وقت يراه ضرورياً ، تقريراً عن سير هذه الاتفاقية الى المؤتمر العام وعما اذا كان مرغوباً فيه وضع امر تعديلها كلياً او جزئياً على جدول اعمال المؤتمر .

هكذا من العمل